

الفروق النحوية: دراسة في المفهوم والوظيفة والأنواع

Syntactic Differences: A study of concept, Functions, and Types

سعدی سعدون سرقیب

دلداز غفور حمدامين بالکي

saade.sarteep@su.edu.krd

deldar.hamadameen@su.edu.krd

قسم اللغة العربية/ كلية اللغات - جامعة صلاح الدين- أربيل/ العراق

تاريخ النشر: 2020/06/01

تاريخ القبول: 2020/05/05

تاریخ الاستلام: 2020/04/22

ABSTRACT:

ملخص البحث

The Arabic language provides its users with an expressive space in its vocabulary and Sentences characterized by capacity, accuracy and ingenuity, in performing meanings according to the purposes and requirements of the case, and these semantic spaces are formed by various Syntactic reasons, which are represented in sentences and expressions that are similar in Surface structure or general meaning, But with the convergent grammatical meanings that cannot be replaced in demonstrating the intention of the speaker accurately, this phenomenon has been termed grammatical differences by the grammarians. This study attempts to clarify this semantic syntax concept and its realized patterns, with its function of speech and interpretation.

Key words : grammatical orientation, reason of difference, Similar sentences, grammatical jurisprudence, semantic distances.

توفّر اللغة العربية مستعملها فسحة تعبيرية بمفرداتها وفنونها البنيانية المتسمة بالسعة والدقة والبراعة، في تأدية المعاني وفق المقاصد ومقتضيات الحال، وتشكّل هذه المساحات الدلالية بظواهر تركيبية مختلفة، فتتمثّل في التراكيب والتعابير المتشكلة في الظاهر أو الباب المعنوي، لكن بدلالات نحوية متقاربة غير قابلة للاستعاضة في موافقة المراد، وقد اصطلح النحاة على هذه الظاهرة بالفروق النحوية. تحاول هذه الدراسة استجلاء هذا المفهوم التركيبي الدلالي وأنماطه المتحقّقة، مع وظيفته في الإنجاز الخطائي وتأويله.

الكلمات المفتاحية: التوجيه النحوي، علة الفرق، التراكيب المتشاكلة، فقه النحو، المساحات الدلالية.

1: المقدمة:

ثمة ظواهر تركيبية في اللغة العربية تبعث الفكر على التأني والتروّي في الوقوف عند المعاني التي أريدت لها، فتثير في النفس رغبة في تقصّي الأسباب القابعة وراء هذه التشكّلات التعبيرية، التي يسمح بها النظام النحوي واللغوي؛ تلبية لضرورات مقامية التي يكون فيها المتخاطبون، وقد تناول النحاة هذه المسألة تحت مسمى الفروق النحوية.

ويحاول هذا البحث ضبط مسائل هذا الموضوع وقضاياها، بحيث تظهر أهمية دراساته في الكشف عن الخصوصية البيانية التي تتميز بها العربية، ومن ثمّ إكساب مستعمل اللغة كفاءة تخاطبية ودقة في إبلاغ المقاصد وتأويلها.

ونظراً لنزارة الدراسات المنهجية في معالجة هذه القضية التركيبية الدلالية، فإنّ هذا العمل في الأساس هو محاولة لإرساء الأسس النظرية للمسألة، على ثلاث دعائم، وهي: المفهوم، والوظيفة، والأنواع، فقامت الدراسة على تمهيد ومطلبين تسبقهما مقدمة وتقفوهما النتائج، في التمهيد جرى الحديث عن ماهية الفروق النحوية والمصطلحات التي وردت على هذا المفهوم، ومنهج النحاة في دراسته وجهودهم التأليفية فيه، واختص المطلب الأول ببيان وظيفة الفروق النحوية في إنجاز الكلام وتأويله، مع الكشف عن آليات التفريق بين معاني التراكيب المتشاكلة، وفي المطلب الثاني ذكرت أنواع الفروق النحوية المتحققة في الكلام وأسبابها، ثمّ تسجيل أهم ما توصل إليه البحث من النتائج.

2: مفهوم الفروق النحوية:

تسم اللغة العربية بالسّعة والدّقة والبراعة في تأدية المعاني والمقاصد في مفرداتها وأساليبها الإبلابية، ومن وجوه ذلك التراكيب والتعابير التي تتماثل في الظاهر أو الباب المعنوي، لكن دلالتها النحوية لا تتحد بل تتقارب، وقد اصطلح النحاة على هذه الظاهرة بالفروق النحوية. وقبل الحديث عن مفهوم الفروق النحوية يحسن أن نلقي نظرة على بنيته، فهو من المصطلحات المركّبة يتكون من مفهومين الفرق والنحو، الفرق في اللغة هو الفصل سواء كان بما يدركه البصر، أو بما تدركه البصيرة، وأصل المعنى يدل على تمييز وتزليل بين شيئين⁽¹⁾، والنحوي صفة منسوبة إلى النحو وقد أنثت لتأنيث الموصوف (الفروق).

لم نجد من النحاة القدماء من عرّف هذا المصطلح لفظاً لكنهم أشاروا إلى مفهومه في تحليلاتهم للمسائل النحوية، أو في مصنّفاتهم المفردة لهذا الجانب التركيبي الدلالي، وذكروا التوجهات النحوية في الشواهد والأمثلة. أما المحدثون فقد بيّنوا المقصود بالفروق النحوية بأنّها تلك المعاني البيانية (ظلال المعاني المركزية) التي تنبثق من الاختلاف في دقة استعمال العناصر النحوية في التراكيب، ويكون إدراكها عن طريق قرائن الألفاظ والأحوال⁽²⁾، وقال الدكتور فاضل السامرائي في بيان مفهوم الفروق النحوية: "في العربية مساحة واسعة للتعبير عن المعنى، فلا يُعبّر عن المعنى بعبارة واحدة ولا بطريقة واحدة، بل يعبر عنه بعبارات عدّة وبطرائق مختلفة، وهذه العبارات لا تؤدي معنى متماثلاً البتة بل إنّ كلّ عبارة تختلف عن معنى العبارة الأخرى شيئاً من الاختلاف قليلاً أو كثيراً، وإن كانت كلّها يجمع بينها إطار عام"⁽³⁾، وهذه العبارات هي تقاربات دلالية وليست مترادفات تعبيرية، ولهذا لا تقبل الاستعاضة للدلالة على قصد واحد. ويمكن أن نحدّها بقولنا: هي المُكنّات البيانية التي تولّدها الظواهر التركيبية بخصوصيات دلالية دقيقة تكشف عنها القرائن، وهذا بيان للمفهوم على إطلاقه.

ولما كانت الفروق النحوية تتحقّق وتتولّد بعدة صور وطرق، نرى أنّ تعريفها يحتاج إلى وقفة عند تحديد نوع الفرق النحوي وتقييده به ومن ثمّ تعريفه هذا إذا أردنا الدقة؛ حيث المفاهيم تختلف باختلاف الأنواع، فمن الفروق النحوية ما يقع في اختلاف المعنى الجُملي⁽⁴⁾ باختلاف أدوات تعبيراته، والمقصود بها

الحدود الدلالية المائزة بين معنى التراكيب المؤتلفة بأدوات الأساليب الكلامية، والتي يُوقَف عليها بالقرائن المتضافرة، أو هي الخواص الدلالية للمفردة في التركيب النحوي، بحيث يكون لها اختصاص في تأدية المعنى واختلاف عما يقارنها، والتي تُعرف عن طريق القرائن اللفظية أو المعنوية. وإنّما قلنا الخواص الدلالية للمفردة؛ لأنّ كل مفردة نحوية تتشاكل مع أخرى في التركيب، لا بدّ أن يكون لها وجه تشابه ووجه افتراق، فوجه الافتراق هو الخاصة الدلالية التي تميّز المفردة النحوية من غيرها، فالنعت والبدل والتوكيد والعطف كلّها تتشارك في كونها تابعاً وبعضها أكثر تشاركاً، كما في النعت والبدل اللذين يتشاركان في خواص أكثر من حيث كونهما تابعين، ومع هذا فإنّ كلّ نوع يفترق عن الآخر في خاصية أو أكثر في التركيب النحوي، بما من شأنه توفية المعنى المقصود، وسيأتي لهذا مزيد من بيان عند ذكر صلة الفروق النحوية بالمسائل الخلافية.

2.1: المصطلحات المتواردة على مفهوم الفروق النحوية:

وردت عدة مصطلحات وألفاظ عند النحاة والمهتمين، للدلالة على مفهوم الفروق النحوية، إذ أورد أبو علي الفارسي (ت 377هـ) في التعليقة على كتاب سيبويه عبارة (تشاكل الجمل)⁽⁵⁾ للدلالة على هذا المفهوم وقصد به ما تشابه شكلاً وافترق دلالة، ووظّف ابن الوراق (ت 381هـ) الفروق النحوية في كتابه (العلل في النحو) وجعلها مناط العلل النحوية، ولهذا أطلق عليها (علّة الفرق)، ووسمها بالإبانة⁽⁶⁾ حينئذ، كما استعمل لها لفظ (الافتراق) أيضاً⁽⁷⁾، فالفروق النحوية صارت مناطاً للتفريق بين الجمل المتشاكلة وتعليق التفريق يكون بها، فكانت موضع البيان فيما يتشابه أو يتشاكل من الجمل والعبارات، وكذلك فعل أحد الباحثين المحدثين وقيّده بالوصف النحوي⁽⁸⁾، واختار أبو هلال العسكري (ت 395هـ) لفظ الفرق في معجمه المميز (الفروق اللغوية) إلا أنّه خصّصه للحديث عن الاختلاف بين معاني المفردات التي "تقاربت حتى أشكل القرب بينها"⁽⁹⁾، واعتمد ابن بري (ت 582هـ) إطلاق الفروق النحوية وبه سمّى كتابه في هذا الموضوع، كما نجد أغلب النحاة القدماء وبعض المحدثين يتخذون لفظ الفروق⁽¹⁰⁾ من غير قيد النحوية؛ لكون الكتب التي ذكروا فيها هذه الفروق كانت كتباً نحوية فصّارها هذا كقيد لنوع الفروق المقصودة. كما درس علماء القرآن أيضاً هذه المسألة في الآيات التي تشابهت ألفاظها أو مضامينها واختلفت مدلولاتها تحت مسمى المتشابه اللفظي، ولكن معالجتهم كانت على نطاق أوسع فشملت الفروق في المفردات والأبنية والتراكيب والأساليب... وقد أرادوا بالمتشابه اللفظي: "إيراد القصة الواحدة في صور شتى وفواصل مختلفة"⁽¹¹⁾؛ لغرض مناسبة الكلام لظروف الخطاب، وقد أُلّفوا فيها كتباً كثيرة على نهجهم لدفع الطاعنين في القرآن الكريم من القول بال تكرار اللفظي أو المعنوي وردّهم، ولبيان إعجازه وبلاغته⁽¹²⁾. وجاء عند بعض المحدثين ما يدلّ على هذه الحالة لفظ المساحات الدلالية⁽¹³⁾، واستعمل باحث آخر لفظ التوجيه النحوي⁽¹⁴⁾ للدلالة على الفروق الدلالية بين التراكيب المتشابهة.

وقد يمكن أن نلمح وجهاً من التعالق بين دراسة الفروق النحوية وما اصطلح عليه في البلاغة (ب) علم (البيان)؛ فإنّ مقولات البلاغيين في بيان معنى هذا الفن كانت تنصب على أنّه يقصد به إيراد المعنى الواحد بأساليب متنوعة في زيادة وضوح الدلالة عليه والنقصان منها، فالفكرة قائمة على إيراد معنى واحد بأساليب متنوعة تفترق فيما بينها في الدلالة على المقصود بالزيادة في الوضوح أو النقصان منه، وهكذا

تقوم فكرة الفروق النحوية على إيراد معنى عام واحد بأدوات متنوعة، بحيث تتميز كل أداة من الأخرى بمعنى يخصها فتفترق عنها.

نرى ممّا سبق أنّ مصطلح الفروق أقرب إلى مفهوم هذه الظاهرة النحوية الدلالية، ومن أكثر المصطلحات المتداولة في هذا الباب.

2.2: اشتمال الكلام على الفروق النحوية:

إنّ وقوع الاختلاف في وجوه الكلام أو تحقّق الفروق التعبيرية بأي سبب كان أمر يدهي من الأمور اللغوية بل هي من المساند المُعينة في أداء اللغة لوظائفها؛ لأنّ "كلّ نظام لغوي ينبنى أساساً على مجموعة من القيم الخلافية التي بدونها لا يكون اللبس مأموناً ولا الكلام مفهومًا"⁽¹⁵⁾، حيث تقف هذه الاختلافات كحائل بين التعابير واشتباه المعاني أو تداخل المقاصد، كما أنّها بمثابة منافذ متعددة يسمح بها النظام النحوي اتساعاً على مستعمل اللغة في بلوغ المقاصد.

وقد يكون التشابه الظاهري بين العناصر النحوية أو الاشتراك في معاني النحوم ممّا تنشأ عنه هذه الفروق النحوية، كما أنّ وجود هذه الاحتمالات التخاطبية هو لحكمة يقتضيها مقام الكلام⁽¹⁶⁾، لعلّها تكون تباين السياقات أو الأغراض، إذ المقاصد هي الكاشفة عن الفروق الدلالية⁽¹⁷⁾، وبالتالي فإنّها هي السبب في تعدد وجوه التراكيب ووقوع الفروق النحوية، فضلاً عما سبق فثمة أسباب أخرى تفضي إلى ظهور هذه المساحات التعبيرية، ومنها تنوّع الأدوات وبالتالي تعدّد صوَر الكلام للمعنى الواحد⁽¹⁸⁾.

2.3: جهود النحاة في الفروق النحوية:

أحسّ النحاة واللغويون بضرورة دراسة هذه الظاهرة التركيبية لما لها من أثر كبير في إظهار أسرار العربية ومزاياها في التبليغ والتعبير، وتوجيه دلالة الكلام، وقد تمثّلت جهودهم في بحث هذه القضية في طريقتين، وبهما يظهر منهج دراستهم للفروق النحوية.

الطريقة الأولى: الإشارة إلى مفهوم الفروق النحوية ونماذجها ومواردها ضمن أبواب النحو ودراساتهم لمسائلها، كما فعل كثير من النحاة القدماء كسيبويه في كتابه وشارحي كتابه، وابن السراج في (الأصول في النحو)، وعبدالقاهر الجرجاني في (دلائل الإعجاز)، والسّهيلي في كتابه (نتائج الفكر في النحو)، وابن يعيش في (شرح المفصل)، وابن هشام الأنصاري في (مغني اللبيب)، والسيوطي في (الأشباه والنظائر في النحو)....، ومن أبرز الدارسين المحدثين من خاض هذه القضية النحوية المهمة بالدرس والتحليل والتبيين وأجاد، الدكتور فاضل السامرائي في عدد من كتبه ك(الجملة العربية والمعنى)، و(التعبير القرآني)، و(لمسات بيانية في نصوص من التنزيل)، و(بلاغة الكلمة في التعبير القرآني)، ويعدّ كتابه (معاني النحو) من أفضل ما تناول الفروق النحوية على هذه الطريقة، حيث ذكر في مقدمته أهمية هذا المبحث النحوي وخطورته وقلة البحث فيه، ومن ثمّ عرض نماذجها وموارده وأفاض في بيان توجهاته النحوية الدلالية، وسوّى نتيجة دراسته وثمرته والإلمام بدقائق هذه الأوجه التعبيرية فقه النّحو⁽¹⁹⁾. ولو عرض فيه تعريفاً للفروق النحوية وتقسيماتها المتحققة في الكلام وتوزيعها على الأنواع كلّ بحسب أسبابها ومواقعها، وذكر أحكامها ومسائلها

أكثر، لاصطبغ بحته بمعالم المنهجية والضبط بصورة أجلي وأدق، ولصار من المراجع الأساس في هذا الموضوع.

الطريقة الثانية: إفراد مصنفات في الفروق النحوية، وقد صنف على هذه الطريقة النحاة قديماً وحديثاً، منها: كتاب (الفروق النحوية) لابن بري (ت 582هـ) من القدماء، ومن جهود المحدثين: (الفروق النحوية في اللغة العربية دراسة في وظائف المفردات، ط 2009م) للدكتور شهاب أحمد إبراهيم، (الفروق النحوية، ط 2016م) للدكتور سعد حسن عليوي، (الفروق النحوية/ جزءان، ط 2017م) الدكتور محمد بن ناصر الشهري، وما يلاحظ في معالجة المحدثين هو الضبط والمنهجية في تناول الموضوع، بخلاف القدماء اللذين لم يسيروا على نهج وضابط مُحكم ينظم قضايا المسألة، ولعلّ هذا الذي جعل الدكتور فاضل السامرائي حينما تكلم في الفروق النحوية يقول: "إنّ أكثر هذه المسائل لم تبحث لا في كتب النحو، ولا في كتب البلاغة، ولا في غيرها من كتب اللغة، في حدود ما أعلم"⁽²⁰⁾، فهو على الحق والصواب إن كان يريد بالبحث استقصاء المسألة وإدامة النظر في مواردها وأنواعها وأسبابها وثمرتها البحث فيها، أي التأسيس النظري لها، وليس مجرد ذكرها ورصد أمثلتها من غير ضابط ومنهج ينظمها.

3: وظيفة الفروق النحوية:

إنّ مسألة الفروق النحوية تعدّ مناط نظرية النظم، ولا يمكن فهم هذه النظرية من دون فهم الأساس الذي قامت عليه، ولهذا نرى الجرجاني يفسّر نظريته بقيامها على معرفة وجوه الفروق وإجراء الكلام على وفقها، وقصد بالنظم: "توخي معاني النحو وأحكامه وفروقه ووجوهه، والعمل بقوانينه وأصوله"⁽²¹⁾، وقال في موضع آخر: "ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو... وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيدٌ منطلقٌ وزيدٌ ينطلقٌ، وينطلقٌ زيدٌ ومنطلقٌ زيدٌ، وزيدٌ المنطلقٌ والمنطلقٌ زيدٌ وزيدٌ هو المنطلقٌ، وزيدٌ هو منطلقٌ. وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: إن تخرج أخرج وإن خرجت خرجت وإن تخرج فأنا خارجٌ وأنا خارجٌ إن خرجت وأنا إن خرجت خارجٌ"⁽²²⁾، ثم يوجّه بعضاً من التراكيب السابقة بدقة وحصافة مبيناً المواقف الكلامية التي يصلح لها كلّ تعبير، فيقول: "ومن فروق الإثبات أنّك تقول: زيدٌ منطلقٌ وزيدٌ المنطلقٌ والمنطلقٌ زيدٌ، فيكون لك في كلّ واحد من هذه الأحوال غرض خاص وفائدة لا تكون في الباقي. وأنا أفسّر لك ذلك. اعلم أنك إذا قلت: زيدٌ منطلقٌ، كان كلامك مع مَنْ لم يعلم أن انطلاقا كان، لا من زيد ولا من عمرو، فأنت تفيد ذلك ابتداء. وإذا قلت: زيدٌ المنطلقٌ كان كلامك مع مَنْ عرف أن انطلاقا كان، إما من زيد وإما من عمرو، فأنت تُعلمه أنه كان من زيد دون غيره"⁽²³⁾، المتأمل في هذا الكلام يجد أنّ الجرجاني لا يروم بيان حيثيات فهم اللغة من خلال النظام القواعدي الذي تقوم عليه اللغة أو ما يُسمى بالنحو العلمي، بل يعمل على رسم خطوات إجرائية لتوظيف القواعد النحوية في المواقف الكلامية المختلفة التي تصادف مستعمل اللغة وهذا ما يكون في النحو العملي؛ لأنّ "غرض عبد القاهر بنظمه لم يكن دراسة النحو، بل كان يتوخى الفائدة التي تترتب على الاستعمال الصحيح لوجوه كل باب نحوي وفروقه"⁽²⁴⁾، ولا يكون هذا إلا في معرفة الوجوه الدقيقة التي تستوفي جهات الدلالة في كل عبارة من عباراتها وتستخدمها في

مواضعها بعد ملاحظة مقتضى الحال ورعايتها اتقاء اللبس والتماس الدقة. وهذه هي صفة اللغة العربية في وفائها بالمعاني المقصودة على حسب إرادة المتكلم والسماع، أو حسب ضرورة التفاهم بينهما⁽²⁵⁾.

إنَّ الكلام إذا أُنجز بتلك الخصائص تكون له مزية⁽²⁶⁾، وهي أنه يكون مدعاة لإزالة الفكر وكدّ الذهن بغية كشف المقاصد، كما أنَّه يُسفر عن خاصية من خصائص اللغة وهي نظامها الذي يحكم سلوك المتكلمين في استعمالهم اللغة بجميع مستوياتها⁽²⁷⁾، وقد ذهب ابن الأنباري إلى أنَّ العرب خصّت لكل وجه كلامي علّة منها ما نعلمه، ومنها ما نجعله⁽²⁸⁾، وهذا ما استشعر به سيّويه من قبل في معالجة تخاطباتهم حيث قال: "وليس شيء يُضطرّون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا"⁽²⁹⁾، فإذا جاز للمتكلّم في الاضطرار أن يجد لصيغة كلامه وجهًا من المعنى يُعلّل به تخيّرهُ للعبارات، فهو في حالة الاختيار والحاجة أولى به؛ حيث تسدّ له هذه الفصائل الإفصاحية ما يعوزه في إبلاغ مقاصده.

ومن المهمّات الأخرى لهذه التراكيب المتقاربة في الدلالة على القصد والتي اقتضتها أسباب نحوية أنّها وسائل بيانية تعمل كبدايل ومحدّدات دلالية حال وقوع اللبس في الكلام، وذلك وفق مبدأ الاستعاضة بينها تقريبًا للقصد على المتلقي، فالمتكلم يسعى بوساطة المستوى الكلامي التعبيري إلى إيصال المعاني المعينة وفق إرادته وغايته والتي يحملها كلّ تركيب نحوي من خلال الوظائف التي تُسند إلى عناصر الجملة⁽³⁰⁾، حيث إنَّ "لكلّ صورة تركيباً يعطي معنى خاصاً"⁽³¹⁾. وهذا تعدّد الفروق النحوية أصلاً من أصول الكلام؛ "لأنّ الأصل ألاّ يختلف لفظان إلاّ لاختلاف معنى، ولا يحكم باتحاد المعنى مع اختلاف اللفظ إلاّ بدليل"⁽³²⁾، كما أنّها من الأسس المعتمدة في ترجيح الخلاف النحوي.

3.1: سبب دراسة الفروق النحوية:

اتضح ممّا مضى من المحاور أنّ دراسة الفروق النحوية لها أصول قديمة في بحوث العربية، وتبيّن لنا منهج دراستها وبعض قضاياها، وبخصوص ما بعث الدارسين على معالجة هذه الظاهرة فيمكن القول: إنّ وجود الفروق في أيّ حقل معرفي يُثير في النفس نزعة التعليل بحثاً عن سبب التباين وتفسيره، ودراستها في البحث اللغوي عمومًا والدرس النحوي على وجه الخصوص تكشف عن إيلاء المعنى أهميته وضرورته، والوفاء بمقاصد الكلام التي تقتضيها القرائن، وذكر أبو هلال العسكري في مقدمة فروقه ما يدعو إلى البحث والنظر في الفروق، مبينًا العلة الغائية لدراسة الفروق الدلالية مطلقًا، فقال: "يقنع الراغب مع كثرة منافعها في ما يؤدي إلى المعرفة بوجوه الكلام والوقوف على حقائق معانيه والوصول إلى الغرض فيه"⁽³³⁾، فمعرفة الفروق في نظر أبي هلال العسكري تفيدنا أولاً بالتعريف بوجوه الكلام وتنوّعه على وفق هذه الفروق، فلكلّ أداة معنى يباين نظيرتها، ولكلّ كلمة مقام يفارق مثيلتها، وثانيًا هو الوقوف عند الدلالة السليمة لكلّ كلام، والأمر الثالث هو معرفة المقاصد. فالمتكلم لا يتوجّه إلى كلمة أو أداة دون نظيرتها، إلاّ إذا قصد معنىً دون آخر، واختلاف المقاصد يجرّ إلى اختلاف استعمال الكلمات والأدوات.

أمّا النحاة فيرون أنّ دراسة النحو على أساس المعنى، علاوة على كونها ضرورة فوق كلّ ضرورة، تعطي هذا الموضوع نداوة وطرارة، وتكسبه جدة وطرافة⁽³⁴⁾، ويفيض الدكتور فاضل السامرائي في رعاية المعنى وأثره في الدرس النحوي بقوله: "إنّ الدارس له على هذا النهج، يشعر بلذة عظيمة وهو ينظر في التعبيرات

ودلالاتها المعنوية، ويشعر باعتزاز، بانتسابه إلى هذه اللغة الفنية الثرية، الحافلة بالمعاني الدقيقة الجميلة، ثم هو بعد ذلك يحرص على هذه اللغة الدافقة بالحيوية، وهو وراء كل ذلك يحاول تطبيق هذه الأوجه في كلامه، ويشعر بمتعة في هذا التطبيق⁽³⁵⁾، فإن استعمال التراكيب المتشابهة بهذه الخصوصية يكسب المتكلم كفاءة تخاطبية، بحيث يضع كل عبارة في موقفها الكلامي المحدد. فضلاً عن هذا فقد تكلم النحاة في الفروق النحوية؛ لأن أغلب صورها يتحقق بالعناصر النحوية وأساليبها، فكانوا في بحثها أولى بها من غيرهم، ويرى آخرون أن هذه القضية تمثل جانباً مهماً يُبرز دقة اللغة العربية وعمقها⁽³⁶⁾، كما أنّها ترقى بالعربية إلى مرتبة عالية في صلاحيتها لأداء مكنونات النفس ودقائق الأمور المادية، وبذلك يكون الكلام قد أمن من اللبس⁽³⁷⁾.

كما أنّ قلة البحث والدرس وعدم وجود الأسس النظرية في هذا المبحث النحوي الهام، جعل بعض النحاة المعاصرين يدعون إلى البحث فيه، ومنهم الدكتور فاضل السامرائي حيث قال: "هناك موضوعات ومسائل نحوية كثيرة، لا تقل أهمية عن كل ما بحثه النحاة، بل قد تفوق كثيراً منها، لاتزال دون بحث، لم يتناولها العلماء بالدرس ولم يولوها النظر"⁽³⁸⁾، وهو يريد بهذه الموضوعات والمسائل الفروق الدلالية بين التعبيرات النحوية المتشابهة في المعنى أو الظاهر⁽³⁹⁾.

ولما كان الفرق مظهرًا دلاليًا متصلًا بالألفاظ والتراكيب، فإن الاختلاف في المعنى هو سبب رئيس لاختلاف النحاة في توجيه بعض التراكيب وقضايا أبواب النحو، ومن هنا انعقدت الصلة بين الفروق النحوية وما اختلف فيه النحاة من المسائل، إذ يرى باحث أنّ هذا النوع من الدراسة يُبرز الأثر الكبير في بيان حقيقة كل مسألة، وجلاء طبيعتها وتمييزها من غيرها المشبه لها، وهذا يُسهم في بيان صحة بعض الآراء في المسائل الخلافية، أو رجحان بعضها وضعف بعضها الآخر، أو ربما حيده عن الصواب؛ وذلك لأنّ في دراسة أوجه الافتراق بين المسائل تجلية وتوضيحاً وتحريراً لحقيقة كل مسألة⁽⁴⁰⁾، وذلك بما تُظهره الفروق النحوية من المقاصد والمعاني الخاصة والدقيقة التي تؤدي بتركيب دون آخر، وبالتالي تنجلي معالم الوفاق بين المقاصد وبين وظائف عناصر الكلام، وبهذا تكون الفروق النحوية من أسس الترجيح في النظر النحوي. كما نرى أنّ ما يدعو أيضاً إلى دراسة هذه الفروق أنّها تُعين على تعلّم اللغة؛ لأنّ النحو على ثلاثة أنحاء: النحو العلمي: وبه نفهم النظام والقواعد الذي قامت عليه اللغة، والنحو التعليمي والنحو العملي: وبهما نتعلّم استعمال قواعد اللغة وإنجاز القول وفق متطلبات المواقف الكلامية، والفروق النحوية تُبحث وتُنجز فيهما.

3.2: آليات التفريق بين دلالة التراكيب المتشاكلة:

إنّ وجود عدة تراكيب للدلالة على المعنى العام الواحد، ومن ثم توزّع القصد على الإمكانيات الإبداعية مما يُوقع مشاركي عملية التخاطب في قلق اختياري ولبس معنوي، ويجعلهم في حاجة إلى التبصّر واستقصاء الكلام من جوانبه جميعاً، لذا كان لابدّ من مأى يزحزح هذا الإشكال ويُعين على سداد الاختيار، ويجعل اللغة تحقق وظيفتها في اطمئنان، فكان المرجع والأساس المعتمد في التفريق بين مقاصد العبارات أمرين إجمالاً، وأربع مسائل تفصيلاً، يعتمدها المتكلم والمتلقي على سواء في عملية التخاطب، كلّ بحسب

قدرته وتمكّنه في استعمال اللغة، وقد يُصيبان أو يُخطئان في اختيار وجه الصّحة، وفي الحصيلة يكون هذا ادّعى إلى الفهم بصورة أدقّ⁽⁴¹⁾، والأسس هي:

أ - الخواص اللفظية في النص اللغوي نفسه، وتشمل خاصيتين:

1- خاصية المفردة (الأداة) النحوية في التركيب، فالفروق التي بين معاني الأدوات وما تؤديه في الأبواب النحوية المتعددة من الوظائف والخصائص التركيبية، تمثل نقطة دالة في فهم العبارات، إذ الأدوات من القرائن النحوية اللفظية، وأهم الوسائل التي تغيّر المعنى النحوي⁽⁴²⁾.

2- خاصية رصف الكلمات وتأليفها.

ب - الخواص المعنوية، وتشمل أمرين:

1- القرائن (السياق): القرائن سواء أكان راجعاً إلى الكلام أم المتخاطبين فهي علامة كاشفة ووسائل مساعدة للوصول إلى المراد، فمن قرائن الكلام السياق وما يتعلّق به من كثرة استعمال التركيب دون الآخر⁽⁴³⁾، ومن القرائن المتعلقة بالمخاطبين ظروف الخطاب وأحوالهما، من شخصية المتكلّم والمخاطب وما بينهما من علاقات، فهي أمور لها دورٌ في تحديد دلالة الكلام؛ لكونها جزءاً من معناه وإن لم تكن جزءاً من لفظه⁽⁴⁴⁾.

2- قصد المتكلّم: إنّ رعاية قصد المتكلّم من الأسس الأخرى التي قد يُركن إليها في التفريق بين معاني العبارات المتقاربة؛ لأنّ "اختيار التركيب المناسب يتوقف على ما يدور في نفس المتكلّم وسياقه"⁽⁴⁵⁾، وقصد المتكلّم هو الأخير وصولاً إلى المتلقي والأول باعثاً على الكلام، فهو من قبيل العلة الغائية التي تكون مبدأ الشيء وغايته.

4: أنواع الفروق النحوية:

لا تقتصر الفروق النحوية على نوع واحد بل تتنوع وتباين، وذلك بحسب الاعتبارات النحوية الدلالية التي ننظر بها إلى التراكيب والتعابير، وبعد تتبع كتب النحاة والنظر فيها، تبين أنّ الأسس المتخذة في تعيين الفروق النحوية قد تباينت وتعدّدت، فهناك من جعل من التشابه اللفظي للعناصر النحوية أساساً في الكشف عن الفروق الدلالية التي يُفضي إليها، وثمة دراسة في الفروق النحوية⁽⁴⁶⁾ بنت أنواع الفروق على أساس المبنى والحكم الإعرابي، بحيث أخذت التقسيم الكلامي أساساً في توزيع هذه الفروق، وهذه الطريقة لا تخدم كثيراً بيان الفروق الدلالية بسبب الأحوال النحوية. ويمكن القول إنّ الفروق النحوية بالنظر إلى خواص الألفاظ وموجب وقوعها تنقسم على نوعين رئيسين، هما:

أولاً: الفروق النحوية التي تتحقّق بالأدوات:

وهي الفروق التي توجد بسبب الأدوات النحوية، وتتخذ صوراً متعددة ومتباينة وذلك بحسب مقتضى الفرق، كأن يكون بذكر الأداة أو بحذفها، أو موقعية الأداة، زيادتها أو تبديلها...، ومثال ما تُحدثه الأدوات من تغيّر في دلالة التراكيب: (ما أحسن زيد)، بحركاتها الإعرابية المختلفة نظراً لاختلاف أدواتها والتي تُفضي إلى اختلافات دلالية تتراوح بين النفي والاستفهام والتعجب، بحسب الأدوات: (ما) النافية والاستفهامية والتعجبية، أو احتمال الكلام لمعنى النفي والاستثناف أو النفي والعطف، بسبب الأدوات [(لا) الناهية، (و) الاستثنافية والعاطفة]، في نحو: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن).

ثانيًا: الفروق النحوية المتحققة بغير الأدوات:

وهي الفروق التي تولدها الأسباب التركيبية ما لا يكون أداةً، وذلك كزيادة عنصر كلامي أو حذفه أو تبديله أو تحويل لفظ عن موضع إلى موضع أو الاشتراك في القسم الكلامي ...، إلا أن هذا العنصر أو السبب التركيبي ليس من الأدوات، نحو: (أ جاءك رجل؟) فالمتكلم يريد أن يسأل المخاطب: هل كان مجيء من أحد الرجال إليه؟ ولو قدّم الاسم وقال: (أ رجل جاءك؟)، فهو سؤال عن جنس من جاءه أ رجل هو أم امرأة؟⁽⁴⁷⁾، أو قد يكون الفرق محدثاً بأسباب سياقية، ومثاله: (حبذا أخوك راكبًا). فيحتمل (راكبًا) معنيين: الأول هو (حال) وبذلك تكون دلالة التركيب مدح أخيه في حال الركوب، وإذا قصد: حبذا أخوك من راكب، أي مدحه لأنه هو راكب حسن، كان تمييزاً⁽⁴⁸⁾.

وتتفرع عن هذين النوعين الرئيسين أنواع تابعة وصور مشتركة وكثيرة من الفروق النحوية التي اعتمد الأساس المعنوي في تعيينها وهي لا تُحصر بدقة، ولعلّ من أبرزها:

1- الفروق النحوية بسبب اقتضاء العامل:

إنّ القيمة الدلالية للحركات الإعرابية ثابتة ومقطوعة بها عند جمهور النحاة في بيان المعاني، حيث إنّ الاختلاف في الإعراب يتبعه اختلاف في وظيفة عناصر الجملة وبالتالي اختلاف معنى الكلام، وفي تعريف ابن السراج للإعراب ما يظهر هذا الأمر، إذ قال الإعراب هو التغيير الذي يقع لفروق ومعاني تحدث؛ لحاجة الناس إليه⁽⁴⁹⁾، وبهذا تكون الحركات الإعرابية تابعة لضروريات الأحوال التخاطبية، والإعراب عند بعض المحدثين من القرائن اللفظية⁽⁵⁰⁾، التي تعمل على تحقيق وظائف اللغة متضافرة مع القرائن الأخرى، وقد ذهب بعض النحاة إلى أبعد من ذلك حيث وجدوا أنّ من الحالات الإعرابية ما يكون كُنْصبة على بعض المعاني الكلية، فقالوا: "الرفع للثبوت والدوام والنصب للحدوث"⁽⁵¹⁾، أو "الرفع للواجبات والنصب للمندوبات"⁽⁵²⁾. ويذكر النحاة أمثلة وصورًا كثيرة للفروق النحوية التي يسببها الإعراب، ومن ذلك قولهم: بكم ثوبك مصبوغًا؟ بنصب (مصبوغ) على الحال، وهو يسأل عن ثمن الثوب وهو مصبوغ؟ وإن قال: بكم ثوبك مصبوغ؟ برفع (مصبوغ) فهو يسأل عن ثمن وأجرة الصبغ؟ فثوبك: مبتدأ، ومصبوغ: خبره وبكم: متعلق بمصبوغ⁽⁵³⁾. وكذلك قولك: "أنا مُكرمه منذ شهرٍ بالجر، معناه أنك لا تزال تكرمه، وقولك (أنا مُكرمه منذ شهرٍ) بالرفع معناه أنك أكرمته، في ذلك الوقت وانقطع الإكرام"⁽⁵⁴⁾. ومن هذا يتبين أنّ الاسم بعدها مرفوع على معنى الحاضر، ومجرور على معنى الماضي⁽⁵⁵⁾، ومثاله أيضًا: "أَنْ تقول لصاحبك: أَلَمْ تَرَ أَنِّي أَنْعَمْتُ فَتَشْكُرُ؟" إن نصبته فأنت نافٍ لشكره شاكٍ تفريطه فيه، وإن رفعتَه فأنت مثبتٌ للشكر، وهذا وأمثاله مما يجب أن يرغب له من اتسم بالعلم في علم الإعراب وتوقيير أهله⁽⁵⁶⁾. حيث يتغير بناء الكلام بسبب تغير قصد المتكلم.

2- الفرق بسبب استبدال عنصر كلامي بآخر:

يتحقق هذا النوع من الفروق النحوية في صور عدّة ومنها: استبدال أداة بأخرى، كما في تعاقب الأدوات على المعنى الواحد، حيث يمكننا التعبير عن معنى واحد كأن يكون نفيًا أو أمرًا أو نداءً أو تعجبًا... بعدة أدوات متاحة لهذا المعنى لكن بخصوصيات دلالية؛ وذلك لأنّ "لكلّ أداة معناها واستعمالها"⁽⁵⁷⁾. ومن

أمثلة هذا التناوب في الأدوات قولنا: سِرْتُ ومحمداً. و: سِرْتُ مع محمدٍ. فهناك فرق بين واو المعية ومع، حيث (الواو) لمجرد الاقتران والاصطحاب بخلاف (مع) التي هي مكان أو زمان⁽⁵⁸⁾، وبهذا تكون المعية بـ(الواو) مصاحبة مجردة عن تفاصيل الزمان والمكان، في حين أنَّ (مع) مشتملة على هذه الدقائق ولكل موقفه الكلامي الذي يصلح له. ومنه استبدال (الهمزة) بـ(هل) في الاستفهام، حيث يفضي هذا إلى فرق دلالي ذكره النحاة، فقالوا إنَّ "الفرق بين قولك (أَ تَضْرِبُ محمداً)؟ و(هل تَضْرِبُ محمداً)، أنَّ الضرب في الأولى واقع وأنت تنكر عليه ضربه له، وأما الثانية فهي استفهام محض، أي: أَ ستَضْرِبُ محمداً؟ ولا يدلّ على أنَّ الضرب واقع"⁽⁵⁹⁾. فيكون الاستفهام بـ(الهمزة) لما وقع، وبـ(هل) لما لم يقع.

وكذلك من صَوَر هذا النوع من الفروق هو ما يقع من اختلاف دلالي بسبب تغيير الحرف الجر المصاحب للفعل، فقولنا: أَرغبُ في مجالستِكم. يدل على السرور و الأُنس بمجالستهم، ولو قلنا: أَرغبُ عن مجالستِكم. لانعكس المعنى وأفاد الضيق وعدم الرغبة في مجالستهم. ومثله تقول: "(ما أحبَّ خالدًا لبكر) و (ما أحبَّ خالدًا إلى بكر)، فتأتي بـ(اللام) إذا كان المتعجب منه فاعلاً، وتأتي بـ(إلى) إذا كان المتعجب منه مفعولاً"⁽⁶⁰⁾. فمعنى الأول أنك تتعجب من حبِّ خالد لبكر، والثاني معناه التعجب من حبِّ بكر لخالد، فانقلب المعنى باختلاف الأداة المصاحبة للفعل، ومن هذا الباب أيضاً أنك تقول: قام عليه، بمعنى تولى أمره، و قام به. بمعنى فعله، وتقول: قام له. أي لأجله، وقام عنه. بمعنى انصرف عنه، وتقول: قام إليه. بمعنى قام ذاهباً إليه⁽⁶¹⁾.

3- الفرق بسبب تعدد دلالة الأداة الواحدة:

وُضع بعض أدوات في اللغة محتملة لعدة معانٍ كي تفي بحاجات المتكلم الكلامية في الظروف التي يكون فيها، وهذا يؤدي إلى وقوع الاختلاف والفرق الدلالي، والأدوات هذه كثيرة في اللغة ومنها (رُبَّ) فهي عند كثير من النحاة حرف يفيد التقليل، جاء في المقتضب: "رُبَّ معناها الشيء يقع قليلاً"⁽⁶²⁾، وذهب آخرون إلى أنها تفيد التكثير كثيراً، والتقليل قليلاً⁽⁶³⁾، وقال الاسترابادي: "وَضِع (رُبَّ) للتقليل، تقول في جواب من قال: ما لقيت رجلاً؟ رُبَّ رجل لقيت، أي: لا تنكر لقائي بالمرّة، فإني لقيت منهم شيئاً وإن كان قليلاً"⁽⁶⁴⁾. ومثلها من الأداة الواحدة الدالة على معنيين متقابلين (قد) الداخلة على المضارع فأصلها للدلالة على التقليل والشك، كقولك: قد يشفى المريض. وقد يصدق الكذوب. وقد تدلّ على التحقيق، كقوله تعالى: "قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا" [الأحزاب: 18]، وقوله سبحانه: "قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ" [البقرة: 144]، وتميّز بينهما القرائن⁽⁶⁵⁾.

4- الفرق بسبب الاختلاف في الإسناد:

يُراد بهذا النوع الاختلاف في نوع الجملة التي يتم بها إبلاغ المقصود، حيث التعبير بالجملة الاسمية يختلف عن الجملة الفعلية، وكما قال الجرجاني: "لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم"⁽⁶⁶⁾، كما في قولنا: يجتهدُ زيدٌ. وزيدٌ مجتهدٌ، فالتعبير بالجملة الفعلية يدل على التجدد والحدوث، والجملة الاسمية تدلّ على الثبوت. "تقول لصديقك: أتظن أنك تنجح في هذا العام؟ فيقول لك: أنا ناجحٌ. أي لوثوقه بنفسه ادعى أنَّ الأمر منته وثابت، ولو لم يكن هذا الأمر قد تمَّ فعلاً. فالفعل يدلّ على التجدد والحدوث، والاسم يدلّ على

الثبوت، فإذا أردت الدلالة على الحدوث جئت بجملة مسندها فعل تقدم الفعل أو تأخر. وإذا أردت الدلالة على الثبوت جئت بجملة مسندها اسم⁽⁶⁷⁾، ولكل وجه موقف كلامي يستدعيه.

5- الفرق بسبب الاختلاف في رتبة عناصر الكلام:

هناك صورتان لهذا النوع من الفرق الذي يتحقق بنقل عنصر كلامي عن رتبته في نظام الجملة العربية، وهما:

1 - الفرق بسبب الانزياح الرتبي لعناصر التركيب: وهو ما يُسمى بالتقديم والتأخير، بحيث يُغيّر موقع العناصر الوظيفية في الكلام من المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول به...، وهذا التغيير مقصود لأغراض يتطلّبها المقام، ومن أمثلته: "إنّ تقديم الاسم على فعل الشرط إنّما هو للعناية والاهتمام الذي هو الغرض من التقديم عموماً، وتختلف أوجه العناية هذه فقد يكون التقديم للتخصيص، وهو أهم غرض للتقديم، وذلك نحو قولنا: إذا محمدٌ جاءك فأكرمه. و إذا جاءك محمدٌ فأكرمه. فإن الجملة الأولى تفيد التخصيص، ومعناه أنّ الإكرام مختص بـ(محمد) دون غيره، فإذا جاءك غيره فلا تكرمه، أما الثانية فهو طلب الإكرام لـ(محمد) من غير تخصيص له به، والمعنى: أكرم محمدًا عند مجيئه، وهو أي المخاطب، غير منهي عن إكرام غيره⁽⁶⁸⁾. ومن هذا الباب ما جاء في البرهان: "إذا قلنا: لا عيب في الدار. كان معناه نفي العيب في الدار، وإذا قلنا: لا في الدار عيب. كان معناه أنّها تفضّل على غيرها بعدم العيب"⁽⁶⁹⁾. نجد في الأمثلة السابقة أنّ العناصر التي أزيحت عن مواضعها كانت ألفاظاً وظيفية، ودلّ الكلام بهذا التبادل الموقعي على معانٍ مقامية لم تكن لتدلّ عليها في مواضعها قبل الانزياح؛ حيث بناء الكلام تابع لمقاصد المتكلمين.

2- الفرق بسبب الاختلاف في الترتيب الذكري للعناصر: في هذه الصورة لا يكون اللفظ المزاح من العناصر الوظيفية، بل هو أي مكون أو جزء كلامي ينقل عن موضعه ويؤدي هذا إلى تحوير معنى الكلام، "نحو قولنا: يجب أن لا تخبره بذلك. و: لا يجب أن تخبره بذلك. ففي الأولى أوجب عليه عدم الإخبار، وفي الثانية نفي وجوب إخباره، بل أجاز له أن يخبره وأن لا يخبره، ونحو: يجب أن لا تحضر. و: لا يجب أن تحضر. ففي الأولى ألزمه بعدم الحضور، وفي الثانية لم يوجب عليه الحضور، بل أجاز له الحضور وعدم الحضور"⁽⁷⁰⁾. ومثله ما جاء في متشابهات القرآن قوله سبحانه: "وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا" [البقرة: 35]، وفي قصة أخرى من السورة ذاتها أخر لفظ (رغداً)، قال تعالى: "وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فْكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا" [البقرة: 58]، وقد وجّه المفسرون هذا الاختلاف في ترتيب وحدات الكلام وبينوا الفرق الدلالي الواقع، والذي يكون بسبب اختلاف حال المخاطب، مثلما ذكره الإمام الشعراوي، حيث قال: الفرق في المعنى أنّ قوله تعالى: "حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا"، يدلّ على أنّ المخاطب غير جائع؛ ولذلك تعدّ له ألواناً متعددة من الطعام لتغريه على الأكل، وأما قوله جلّ شأنه: "رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمْ"، فالمخاطبون في حالة الجوع ويُقبلون على طعام من صنف واحد؛ لأنّ الجوعان يرضى بأي طعام⁽⁷¹⁾.

6- الفرق بسبب الزيادة والحذف:

ثمّة عدة صور تتحقق فيها الفروق النحوية والدلالية بسبب الزيادة أو الحذف في عناصر الكلام، ومنها زيادة أو حذف أداة من أدوات الكلام، نحو زيادة (من) لإفادة نفي الجنس كلّ، وعدم الزيادة لجواز أن يكون

النفي لواحد دون سائر جنسه⁽⁷²⁾، جاء في المقتضب: "قولك: ما جاءني رجل، فيجوز أن تعني رجلاً واحداً... فإذا قلت: ما جاءني من رجل، لم يقع ذلك إلا للجنس كله"⁽⁷³⁾. إذ زيادتها تجعل دلالة الكلام قطعية وحذفها احتمال في الدلالة واتساع في التعبير. ومثله زيادة الفاء وحذفه في قولنا: الذي يدخل الدار فلّه مكافأة. والذي يدخل الدار له مكافأة. فإن دخول الفاء معناه أن المكافأة تترتب على دخول الدار ترتب الجزاء على الشرط، وأشبه الموصول الشرط فأريد به العموم، فيكون دخول الدار سبباً للحصول على المكافأة، وأما حذفها فيحتمل السببية وغيرها، أي يحتمل أن المكافأة مترتبة على الدخول كالجملية السابقة، ويحتمل أن المكافأة ليست مترتبة على الدخول، بل هي له قبل أن يدخل، كأنك تقول: انظر إلى ذلك الذي يدخل الدار فإن له مكافأة، فليس دخول الدار سبباً للحصول عليها، وإنما أردت أن تعرفه للمخاطب بالصلة⁽⁷⁴⁾. وفي تعاطف الأخبار يحدث فرق دلالي بإثبات العاطف أو حذفه، فإذا "قلت: هو يضر ويُنفع. كنت قد أفدت بالواو، أنك أوجبت له الفعلين جميعاً، وجعلته يفعلهما معاً، ولو قلت: يضر ينفع. من غير واو لم يجب ذلك، بل قد يجوز أن يكون قولك: ينفع. رجوعاً عن قولك: يضر. وإبطاً له"⁽⁷⁵⁾. ومنه ما يقع بحذف لفظ كما في "قولنا: سافرت الجمعة. يعني أن السفر يستغرق اليوم كله، أما سافرت يوم الجمعة. فيعني أن السفر وقع في يوم الجمعة فقد يستغرق اليوم كله وقد يكون في بعضه"⁽⁷⁶⁾.

ومن صور هذا النوع من الفرق ما يكون بالتنكير والتعريف، "تقول: زيدٌ منطلقٌ. وتقول: زيدٌ المنطلق... إن التعبير الأول يفيد ثبوت الإنطلاق لزيد من دون نفيه عن غيره، وأما التعبير الثاني فإنه يفيد قصر الإنطلاق على زيد دون غيره"⁽⁷⁷⁾، وقال الجرجاني: "ومن فروق الإثبات أنك تقول: زيدٌ منطلقٌ، و زيدٌ المنطلقٌ، و المنطلقٌ زيدٌ، فيكون في كل واحد من هذه الأحوال غرضٌ خاصٌ، وفائدة لا تكون في الباقي وأنا أفسر لك ذلك: اعلم أنك إذا قلت: زيدٌ منطلقٌ. كان كلامك مع مَنْ لم يعلم أن انطلافاً كان لا من زيد، ولا من عمرو، فأنت تفيد ذلك ابتداءً، وإذا قلت: زيدٌ المنطلقٌ. كان كلامك مع مَنْ عرف أن انطلافاً كان، إمّا من زيد، وإمّا من عمرو، فأنت تُعلمه أنه كان من زيد دون غيره"⁽⁷⁸⁾.

ومنه كذلك الفروق بسبب انسباك الكلام وعدمه، وقد مثل له السّهيلي بقوله: "إذا قلت: كرهتُ خروجك. احتتمل أن يكون المكروه نفس الخروج أو هيئته، وإن قلت: كرهتُ أن خرجت. كان المكروه نفس الفعل"⁽⁷⁹⁾.

إن أشكال هذا النوع من الفروق النحوية ومظاهره وأمثله كثيرة في أبواب النحو ومسائله، وما ذكر كان على سبيل البيان والتمثيل.

7- الفرق بسبب تعدد الأساليب الكلامية لإبلاغ المقاصد:

هذا النوع من الفروق النحوية يمكن القول إنه النوع الجامع لبقية الأنواع الأخرى؛ لما كان أغلب الهيئات السابقة لها تحققاً في هذا الفرق، والذي له صورتان، وهما:

- 1- أداء المعنى الواحد بأكثر من أسلوب كلامي: تتيح اللغة للمتكلّم عدة أساليب وصيغ كلامية للتعبير عن معنى واحد، وهذه الأساليب تمثل تجليات مقامية للمعاني المراد إبلاغها، فعلى سبيل المثال لو أراد المتكلّم إبلاغ المتلقي التزام الصّدق في الكلام، فأمامه جملة من الصيغ والأساليب الكلامية، حيث بإمكانه القول:

- قل الصدق. (الأمر) - لا تكذب. (النهي) - ما أجمل الصدق! (التعجب)

- لا يكذب العزيز. (النفي) - الصدق سمّت النبلاء. (الخبر) - وهل يكذب إلا مَهِين؟ (الاستفهام) ...

وفي الحث على الرحمة بالفقراء، نستطيع أن نقول: "إرحم الفقراء، رحمةً بالفقراء، رحمةً بالفقراء" ⁽⁸⁰⁾.

ولما كانت الفروق في هذه الصور الكلامية متحققة بتنوع الأساليب، فتسوّق إلى البحث البلاغي؛ لأنّ تصنيفها حينئذٍ يكون ضمن خواص التراكيب، وهو شأن يُعنى به علم المعاني.

2- إبلاغ المعنى الواحد بحسب الصيغ والأدوات المتاحة في أسلوب كلامي واحد: وضعت لأغلب الأساليب الكلامية عدة أدوات، أو صيغ كلامية متضمنة لمعنى الأسلوب الكلامي بالاستعمال، ومن ذلك إرادة التعبير عن معنى الاستثناء، فإنّ أمام المتكلّم أكثر من أداة أو صيغة كلامية لذلك، فله أن يستعمل الأداة (إلا)، أو (سوى)، أو (غير)، أو (حاشا)، أو (لا يكون).... وفي التعبير عن معنى ملازمة الخبر لاسم الناسخ، أماننا الأدوات: (ما زال)، (ما برح)، (ما فتى)، (ما انفك)، وكذلك الحال في التعبير عن المقاصد باستعمال أساليب النداء والقسم والشرط والعطف والتوكيد والنفي والمقاربة والرجاء والرجحان.... وما وضعت لكلّ أسلوب من الأدوات المختلفة بحسب مقتضياتها التخاطبية؛ لأنّه لو اختلف تركيبان في استعمال أداة فيهما، فلا بدّ من فرق دلالي بينهما، إذ تكون هذه الفروق النحوية بالمفردة (الأداة) ضمن التركيب اللغوي.

5: النتائج:

خلص البحث إلى نتائج يمكن إجمالها فيما يأتي:

1- على الرغم من أهمية الفروق النحوية في الدّرسين النحوي والدلالي، إلا أنّها لاتزال دون بحث وتفتقر إلى أسّ تنظيري محدّد المعالم و المهام وضوابط التقسيم، فجاءت الدراسة طمعاً في أن تكون من الخطوات الأولى في سبيل تنظير هذا المطلب.

2- اصطلاح النحاة والدارسون قديماً وحديثاً على هذا المفهوم التركيبي الدلالي بعدة ألفاظ، ومنها: تشاكل الجمل، علّة الفرق، التشابه اللفظي، المساحات الدلالية، التوجيه النحوي، إلّا أنّ المصطلح الأدق والذي نال قبول الدارسين هو الفروق النحوية.

3- اتبع النحاة طريقتين في دراسة الفروق النحوية، الطريقة الأولى: الإشارة إلى مفهومها وأمثلةها ومواردها ضمن أبواب النحو ونظريتهم في قضاياها، الطريقة الثانية: أفراد كتب خاصّة لهذا الموضوع.

4- كانت الأسس المتخذة في تحديد أنواع الفروق النحوية عند كثير من الدارسين، تتمثّل في اعتماد التشابه اللفظي والبنائي للعناصر النحوية، أو اختلاف الحكم الإعرابي، إلّا أنّ هذا البحث رأى أنّ الفروق النحوية بالنظر إلى خواص الألفاظ وموجب وقوعها تتحقق بطريقتين أساسيتين: الأولى بغير الأدوات، والثانية بالأدوات، ومن ثمّ تتفرّع عنهما أنواع وصور مشتركة استناداً إلى الأساس الدلالي، وهي لا تُحصر بدقة، ومنها الفروق النحوية بسبب: الاختلاف في الإسناد، اقتضاء العامل، الزيادة و الحذف و الاستبدال، تعدّد دلالة الأداة الواحدة، الانزياح الرتبي لعناصر الكلام، تعدّد الأساليب الكلامية في إبلاغ المقاصد.

5- يكمن التفريق بين مقاصد العبارات المتشكلة في أربع مسائل، هي: خاصية المفردة (الأداة) النحوية في التركيب، وخاصية رصف الكلمات وتأليفها، والقرائن، وقصد المتكلّم.

6- يمكن أن نلمح نوعاً من التعالق بين الفروق النحوية وعلم البيان في البلاغة؛ إذ يجتمعان في الفكرة القائمة على إيراد معنى واحد بأساليب وأدوات متنوعة، تتميز من غيرها بمعنى يخصّها وتفترق فيما بينها في ضبط الدلالة على المراد، ولهذا تكون العبارات المتشاكلة تقاربات دلالية وليست ترادفات، فلا تقبل الاستعاضة للدلالة على القصد بدقة، إلا إذا اعتمدت كوسائل بيانية وبدائل تعبيرية حال وقوع اللبس في الكلام، إذ تعدّ الفروق النحوية أصلاً من أصول الكلام، كما أنّها من أسس الترجيح في النظر النحوي. وتأسيساً على ما سبق فإذا أنجز الكلام بتلك الخصوصية تكون له مزية، وتستقيم كفاءة المتكلم التخاطبية، بحيث يستعمل كلّ عبارة في مقامها.

الهوامش:

- (¹) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني (ت 395هـ)، مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون (1979)، دار الفكر، ج 4 ص 493-494.
- (²) جاسم، م.م. قحطان جاسم (2012)، الفروق النحوية المتأتية من الاختلاف في الأفعال ضمن إطار المتشابهات اللفظية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد (7)، العدد (3)، ص 1.
- (³) السامرائي، د. فاضل صالح مهدي (2006)، الجملة العربية والمعنى، عمان- الأردن، دار الفكر ناشرون وموزعون، ص 206.
- (4) المعنى الجملي: هو إطلاق الدكتور محمد حماسة وقصد به المعنى الوظيفي للعنصر النحوي، أو المعنى العام للكلام، ينظر: عبد اللطيف، د. محمد حماسة (1984)، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ط 1، الكويت، مكتبة أم القرى، ص 270، 322.
- (⁵) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت 377هـ)، التعليقة على كتاب سيبويه، المحقق: د. عوض بن حمد القوزي (1990)، ط 1، ج 1 ص 126.
- (⁶) ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس (ت 381هـ)، العِلل في النحو، المحقق: د. منصور علي عبد السمیع (2010)، ط 1، القاهرة، دار الصحوة للنشر والتوزيع، ص 32، 292.
- (⁷) المصدر نفسه: ص 401.
- (⁸) القرشي، د. محمود عراك، الفروق النحوية بين معاني الأداة الاسمية الأداة (كم) مثلاً، مجلة كلية التربية جامعة واسط، العدد (29)، ص 90، وينظر: بسيوني، كمال، المشتبهات في النحو، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ص 75.
- (⁹) أبو هلال العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران (ت 395هـ)، الفروق اللغوية، المحقق: محمد إبراهيم سليم، القاهرة - مصر، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، ص 17.
- (10) السُّهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (ت 581هـ) (1992)، نتائج الفكر في النحو، ط 1، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، ص 106، وابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي (ت 769 هـ)، المساعد على تسهيل الفوائد، المحقق: د. محمد كامل بركات (1405 هـ)، ط 1، دمشق، دار الفكر، ج 3 ص 108، والسامرائي، د. فاضل صالح مهدي (2000)، معاني النحو، ط 1، الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج 1 ص 5.
- (¹¹) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت 794هـ)، البرهان في علوم القرآن، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم (1957)، ط 1، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ج 1 ص 112.
- (¹²) ينظر: جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد (ت 911هـ)، الاتقان في علوم القرآن، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم (1974)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج 5 ص 1868، والمجيد، د. عبد المجيد ياسين (2005)، المبني والمعنى في الآيات المتشابهات في القرآن الكريم، ط 1، بيروت - لبنان، دار ابن حزم، ص 52 وما بعدها، والسامرائي، د. محمد فاضل صالح (2006)، دراسة المتشابه اللفظي من آي التنزيل في كتاب ملاك التأويل، ط 1، عمان- الأردن، دار عمار للنشر والتوزيع، ص 24-28.

- (¹³) الداية، د. فايز (2009)، علم الدلالة العربي، ط8، دمشق، دار الفكر، ص24.
- (¹⁴) سلامة، إيهاب عبد الحميد عبد الصادق (2016)، قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، قسم اللغة العربية، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، مصر، ص173.
- (¹⁵) حسان، تمام حسان عمر (2006)، اللغة العربية معناها ومبناها، ط5، عالم الكتب، ص34.
- (¹⁶) معاني النحو: ج1 ص252.
- (¹⁷) ينظر: عبد القاهر الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت471هـ)، دلائل الإعجاز، المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر (1992)، ط3، مطبعة المدني بالقاهرة، ص177، وزال، د. صلاح الدين زبال (2008)، الظاهرة الدلالية عند علماء العربية القديمة حتى نهاية القرن الرابع الهجري، ط1، بيروت، دار العربية للعلوم ناشرون، ص277، وبودرع، د. عبد الرحمان (2005)، من ظواهر الأشباه والنظائر بين اللغويات العربية والدرس اللساني المعاصر "الترادف"، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الخامسة والعشرون، ص120.
- (¹⁸) الجملة العربية والمعنى: ص210-216.
- (¹⁹) معاني النحو: ج1 ص9.
- (²⁰) المرجع نفسه: ج1 ص8.
- (²¹) دلائل الإعجاز: ص452.
- (²²) المصدر نفسه: ص81، وينظر السابق: ص88، 101، 525، 546.
- (²³) دلائل الإعجاز: ص179، وينظر: ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (ت316هـ)، الأصول في النحو، المحقق: عبد الحسين الفتلي، بيروت- لبنان، مؤسسة الرسالة، ج1 ص44.
- (²⁴) العلامة الإعرابية في الجملة: ص113.
- (25) العقاد، عباس محمود (2013)، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، القاهرة- مصر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ص46.
- علم الدلالة العربي: ص26-27.
- (²⁶) دلائل الإعجاز: ص452.
- (²⁷) ينظر: العزاوي والبعقوبي، د. عقيد خالد حمودي العزاوي، د. عماد بن خليفة الدايني البعقوبي (2014)، الدلالة والمعنى دراسة تطبيقية، ط1، سورية - دمشق، دار العصماء، ص220.
- (²⁸) ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار (ت328هـ)، الأضداد، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم (1987)، بيروت- لبنان، المكتبة العصرية، ص7، وينظر: سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي (ت180هـ)، الكتاب، المحقق: عبد السلام محمد هارون (1988)، ط3، القاهرة، مكتبة الخانجي، ج1 ص437.
- (²⁹) الكتاب: ج1 ص32.
- (³⁰) جرادات، أسامة كامل عارف (2003)، الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية (رسالة الماجستير)، الجامعة الهاشمية، ص56.
- (³¹) كروم، د. أحمد (2009)، الاستدلال في معاني الحروف دراسة في اللغة والأصول، ط1، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، ص52.
- وينظر: دلائل الإعجاز: ص495.
- (³²) نتائج الفكر في النحو: ص167.
- (³³) الفروق اللغوية: ص21.
- (³⁴) معاني النحو: ج1 ص8.
- (³⁵) المرجع نفسه: ج1 ص8.
- (³⁶) أشتات مجتمعات في اللغة والأدب: ص46، والشهري، د. محمد بن ناصر (2017)، الفروق النحوية، ط1، المملكة العربية السعودية، مكتبة الرشد ناشرون، ج1 ص8.

- (³⁷) علم الدلالة العربي: ص 26-27.
- (³⁸) معاني النحو: ج 1 ص 5.
- (³⁹) المرجع نفسه: ج 1 ص 5-8.
- (⁴⁰) الفروق النحوي (الشهري): ج 1 ص 8.
- (41) شديد، صائل رشدي (2003)، عناصر تحقيق الدلالة في العربية دراسة لسانية، ط 1، عمان-الأردن، الناشر الجامعة الأردنية، ص 182، وينظر السابق ص 171-174، والدلالة والمعنى ص 91، 118.
- (42) علي، د. محمد محمد يونس (2007)، المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، ط 2، بيروت، دار المدار الإسلامي، ص 333، و الفروق النحوية بين الأداة الاسمية: ص 90-91.
- (⁴³) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ)، الخصائص، المحقق: محمد علي النجار، بيروت-لبنان، عالم الكتب، ج 1 ص 126، وابن مالك، محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجبالي (ت 672 هـ)، شرح تسهيل الفوائد، المحقق: د. عبد الرحمن السيد وآخرون (1990)، ط 1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان: ج 3 ص 385، و قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه: ص 228.
- (44) الخصائص: 1/245، ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين (ت 751هـ)، بدائع الفوائد، المحقق: هشام عبد العزيز عطا وآخرون (1996)، ط 1، مكة المكرمة، مكتبة نزار مصطفى الباز، ج 4 ص 815، و معاني النحو: ج 2 ص 233، و ميران، د. حيدر فخري (2013)، قرينة الأداة عند ابن يعيش (ت 643هـ) في كتابه (شرح المفصل)- دراسة نحوية، مجلة كلية التربية الأساسية كلية الآداب/ جامعة بابل، العدد (11)، ص 51، و رياض، د. عادل فتحي (2010)، مراعاة قصد المتكلم في التوجيه النحوي، ط 1، القاهرة، دار البصائر، ص 13.
- (⁴⁵) قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه: ص 262 .
- (⁴⁶) عنوان الدراسة: الفروق النحوية في اللغة العربية دراسة في وظائف المفردات للدكتور شهاب أحمد إبراهيم، طبعة 2009م.
- (⁴⁷) دلائل الإعجاز: ص 161.
- (⁴⁸) معاني النحو: ج 2 ص 315.
- (⁴⁹) الأصول في النحو: ج 1 ص 44.
- (⁵⁰) اللغة العربية معناها ومبناها: ص 205.
- (⁵¹) الفوزان، عبدالله صالح (1999)، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ط 1، الرياض- المملكة العربية السعودية، دار المسلم للنشر والتوزيع، ج 1 ص 108.
- (⁵²) معاني النحو: ج 1 ص 171.
- (⁵³) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ)، اللّمع في العربية، المحقق: فائز فارس، الكويت، دار الكتب الثقافية، ص 149، و ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي (ت 720هـ)، اللّمة في شرح الملحة، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي (2004)، ط 1، المملكة العربية السعودية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ج 1 ص 442، و أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان (ت 745 هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، المحقق: د. حسن هندراوي، ط 1، دمشق، دار القلم، ج 10 ص 44، و معاني النحو: ج 1 ص 32.
- (⁵⁴) معاني النحو: ج 3 ص 86.
- (⁵⁵) المبرّد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي (ت 285هـ)، المقتضب، المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت - لبنان، عالم الكتب، ج 3 ص 30.

- (⁵⁶) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت538هـ)، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط3، بيروت، دار الكتاب العربي، 1407هـ، ج3 ص170.
- (⁵⁷) معاني النحو: ج4 ص259.
- (⁵⁸) المرجع نفسه: ج2 ص243-244.
- (⁵⁹) المرجع نفسه: ج4 ص247.
- (⁶⁰) المرجع نفسه: ج4 ص281.
- (⁶¹) المرجع نفسه: ج3 ص48.
- (⁶²) المقتضب: ج4 ص139.
- (⁶³) معاني النحو: ج3 ص36-37.
- (⁶⁴) الرضي الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (ت686 هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، المحقق: محمد محي الدين عبد الحميد وآخرون (1975)، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ج4 ص287.
- (⁶⁵) معاني النحو: ج3 ص38.
- (⁶⁶) دلائل الإعجاز: ص112.
- (⁶⁷) معاني النحو: ج1 ص16.
- (⁶⁸) المرجع نفسه: ج4 ص103.
- (⁶⁹) البرهان في علوم القرآن: ج3 ص237.
- (⁷⁰) معاني النحو: ج4 ص225، وينظر السابق: ج2 ص42.
- (⁷¹) ينظر: الشعراوي، محمد متولي (ت1418هـ) تفسير الشعراوي (الخواطر)، ط1، القاهرة- مصر، مطابع أخبار اليوم، 1997، ج1 ص353، وينظر: فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي (ت606هـ)، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، ط3، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي، 1420هـ، ج15 ص389.
- (⁷²) إبراهيم، د. شهاب أحمد (2009)، الفروق النحوية في اللغة العربية دراسة في وظائف المفردات، ط1، جمهورية العراق، ديوان الوقف السني مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ص149.
- (⁷³) المقتضب: ج4 ص420.
- (⁷⁴) ينظر: معاني النحو: ج2 ص140-141، ج4 ص127.
- (⁷⁵) دلائل الإعجاز: ص226.
- (⁷⁶) الفروق النحوية في اللغة العربية: ص38.
- (⁷⁷) معاني النحو: ج1 ص172.
- (⁷⁸) دلائل الإعجاز: ص177.
- (⁷⁹) نتائج الفكر في النحو: ص97، وينظر: معاني النحو: ج1 ص295.
- (⁸⁰) معاني النحو: ج1 ص184، وينظر السابق: ج1 ص197.